بحوث

كلية اللغة العربية

المملكة العربية السعودية / مكة المكرمة / جامعة أم القرى / كلية اللغة العربية

السنة الثانية - العدد الثاني ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ

« سنوية »

الإمام الكسائي

وآراؤه في النحو

للدكتور

عبد الرحمن محمد اسماعيل

الإمام الكسائي وآراؤه في النحو

د. عبد الرحمن عزت إسماعيل
أستاذ مشارك ـ معهد اللغة العربية

لا نكاد نقرأ كتابا دينيا أو لغويا من كتب التراث الاسلامي إلا ويطالعنا اسم الكسائي مكرورا فيها ، مما يدل على شيوع شهرة ذلك الشيخ ، وعلو منزلته العلمية ، ووافر معرفته وتنوع ثقافته ، وكثرة إنتاجه العلمي ، الأمر الذي يهيب بنا أن نشيد به ، ونلقي الضوء على جوانبه المتعددة ، ونشاطه غير المحدود ، وذلك بما يناسب قدره ، ويواكب جِدّه وجَدّه ؛ إذ البحث فيه يسير ، ولم يكن عسيرا ؛ بل حسب باحث أي باحث أن يلم بجوانبه الفكرية والعلمية من خلال قراءة كتاب واحد من كتبنا الدينية أو اللغوية مثل تفسير القرطبي ، والصحاح للجوهري ، والتصريح للأزهري ، وغيرها من الكتب التي عنيت بنسبة الآراء إلى أصحابها .

ولما كان الكسائي ذائع الصيت بارز الشخصية في علوم القرآن الكريم واللغة وله مكانة مرموقة بين علماء أمتنا الاسلامية ، وصاحب مصنفات دينية ولغوية ، وله تلامذته من العلماء المبرزين مثل الفراء وغيره من أئمة اللغة ، وهو الذي أسس مدرسة الكوفة النحوية بلا منازع ، ومعدود من طبقة اللغويين الفحول مثل الأصمعي وأبي زيد واليزيدي وغيرهم .. إلخ ، ومع كل هذا لم أجد حول كتابا تخصص فيه ، أو تناوله بالبحث والدراسة ـ كان لابد من الوفاء بحقه ، وعرفانا بالفضل لذويه أن أبتدىء الكتابة فيه ببحث موجز يعقبه أبحاث أستوفي فيها كل ما يتصل بهذا الامام وينم عنه ويبرز شخصيته النحوية واللغوية ويحيي ذكراه ، ويعيده إلى حلبة الحياة العلمية التي كان يحياها من جديد والله الموفق .

نسبه :

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن فيروز الكسائي الكوفي مولى بني أسد فارسي الأصل[1] .

ولد بالكوفة سنة تسع عشرة ومائة للهجرة ، فنشأ بها وتعلم النحو على كبر ، ذلك لأنه حادث قوما من الهباريين لحنوه ، فعز على نفسه ، وطفق يتعلم النحو ، فأخذ عن معاذ الهراء ما عنده ، ثم توجه تلقاء البصرة فتلقى عن عيسى بن عمر والخليل وغيرهما ، ولما أعجب بالخليل قال له : من أين أخذت علمك هذا ؟

قال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فجاب هذه البوادي ، وقضى وطره ثم انحدر إلى البصرة فألفى الخليل قضى نحبه ، وخلفه يونس في حلقته ، ومرت بينهما مسائل اعترف له يونس بها .. ثم عاد إلى الكوفة ينشر علمه ، والكوفة متعطشة إلى نحو يضارع نحو البصرة ، وفي الكسائي نشاط في الدراسة والتصنيف فتقوي المذهب الكوفي ، وبدأ يناهض المذهب البصري على يد الكسائي الذي دوى ذكره حتى وصل مسمع أمير المؤمنين المهدي في بغداد ، فاستقدمه لحادثة خاصة ورأى فيه عالما خريتا لقنا فاستبقاه في بغداد وضمه إلى حاشية ابنه الرشيد فاحتضنه الرشيد بعد الخلافة ليؤدب ولديه الأمين والمأمون ، ثم صعد به جده ، وصار من الجلساء المؤانسين ، ومن هنا ساد المذهب الكوفي وتكاثرت أتباعه وعز علماؤه ، فعز على علماء البصرة شأنهم وجاءوا بغداد يناهضونهم[2] ..

وبعد : فليس من حق هذا البحث أن أسرف في التقديم ، لكن من حقه أن أشير إلى النقاط التالية :

(أ) طبقة الكسائي :

ذكره أبو الطيب اللغوي في طبقة أبي زيد والأصمعي ، وأبي عبيدة وأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي[3] .

---

(١) انظر ترجمته في المصادر التالية : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي /٧٤ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/١٧٢ ، ونشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي /٩١ ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف /١٧٢ ، وفيات الأعيان ٣/٢٩٥ ، وتاريخ بغداد ١١/٤٠٣ ، ونزهة الألبا /٨١ : ٩٤ ، وطبقات النحويين /١٣٨ ، وإنباه الرواة ٢/٢٥٦ ، والفريدة /١٩/١٥ ، والبرهان للزركشي ١/٣٢٩ .

(٢) انظر نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي /٩١ : ٩٣ .

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي /٩٨ .

(ب) تقدير العلماء له :

قال أبو بكر بن الأنباري : اجتمعت في الكسائي أمور : كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب ، وكان أوحد الناس في القرآن ، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم في مجلس ، ويجلس على كرسي ، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادي .

وقال ابن معين ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي[1] وقد أجمع أهل الكوفة على أنه أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علما الكسائي ، وكان الكسائي يقول : قلما سمعت في شيء (فعلت) إلا وقد سمعت فيه (أفعلت)[2] .

أما علمه بالقرآن وبراعته فيه فيدل عليه ما ذكره صاحب البرهان من أنه سئل : كم في القرآن آية أولها (شين) ؟ فأجاب أربع آيات : ﴿ **شهر رمضان** ﴾ (البقرة : ١٨٥) ، و ﴿ **شهد الله أنه لا إله إلا هو** ﴾ (آل عمران : ١٨) و ﴿ **شاكرا لأنعمه اجتباه** ﴾ (النحل : ١٢١) و ﴿ **شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا** ﴾ (الشورى : ١٣) .

وسئل : كم آية آخرها (شين) ؟ فأجاب : اثنان : ﴿ **كالعهن المنفوش** ﴾ (القارعة : ٥) و ﴿ **لإيلاف قريش** ﴾ (قريش : ١)[3] .

فانظر كيف ظهر أثر القرآن في علمه وفهمه أسرار العربية من ذلك ما روى من أن يونس بن حبيب قال له : كيف تنشد بيت الفرزدق ؟ فأنشده :

غداة أحلت لابن أصرم طعنة　　　حصين عبيطات السدائف والخمر

فقال الكسائي : لما قال غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف ، تمّ الكلام ، فحمل الخمر على المعنى أراد : وحلت له الخمر . فقال له : (ما أحسن ما قلت)[4] فمثل هذا لا يدرك أبعاده إلا رجل هداه الله بالقرآن وله فأثر فيه القرآن وعلومه .

(١) النشر في القراءات العشر ١٧٢/١ .
(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب /٧٤ ، والمزهر للسيوطي ٢٥٤/٢ .
(٣) البرهان ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ .
(٤) الكامل مع الرغبة ٤ /٥٩ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١ ، ٧٠٢/٨ .

إذ كان اشتغاله بالقراءات القرآنية قد أكسبه بعد النظر في فهم اللغة والاحاطة بأسرارها وخصائصها والتمييز بين تراكيبها ومعرفة الفروق المعنوية بين أسلوب وأسلوب . يؤكد ذلك ما رُوي من أنه وجه سؤالا إلى أحد العلماء يطلب فيه الفرق بين الأسلوبين : (أنا قاتلُ غلامك) بغير تنوين (قاتل) ، و (أنا قاتلٌ غلامك) بتنوينه[1] . فما كان من الرجل إلا أن نفى وجود فرق بينهما ، فأجابه الكسائي إلى وجود الفرق بينهما وهو : أن اسم الفاعل إذا كان غير منون دل على المضيّ ، وإن كان منونا دل على الاستقبال .

ـــ وعليه يكون الأول إخبار على وقوع القتل حيث يساوي في المعنى : (أنا قتلت غلامك) ، والثاني ليس كذلك إذ معناه يساوي معنى : (أنا سأقتل غلامك) فكأنه وعيد بالقتل ـــ

وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا ، إلا أن يشاء الله** ﴾ (الكهف : ٢٣ ، ٢٤) .

كان هذا من الكسائي بتأثير القراءات القرآنية حيث كان عالما بها إماما فيها ، ملما بوجوهها فأثرت في فكره وعلمه ، وتبدى ذلك في آرائه النحوية التي أبداها حول كثير من الآيات الكريمة ؛ إذ ليس من المعقول أن تمر هذه الصلة بين الكسائي والقرآن الكريم دون أن تؤثر فيه ، وتطبع آراءه بالطابع القرآني والديني[2] .

من هنا نجد الكوفيين قد أجمعوا على سعة علمه وفضله ، كما كان موضع ثقة عند النحاة البصريين .

يقول ابن جنى عن الكسائي : ورأيت أبا علي يذهب إلى استحسان مذهب الكسائي في قوله :

إذا رضيت علـــيَّ بنـــو قشير   لعمـــرو الله أعجبنـــي رضاهـــا

لأنه عدي رضيت (بعلي) كما يعدى نقيضها وهي (سخطت) .. وكان قياسه :

---

(١) معجم الأدباء لياقوت ١٧٧/١٣ .

(٢) انظر مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي /٣٤٧ .

رضيت عني ، وإذا جاز أن يجري الشيء مجرى نقيضه ، فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ فهذا مذهب الكسائي ، وما أحسنه !(١) .

وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرا ، فقال : قالوا : كذا كما قالوا : كذا ، وأحدهما ضد الآخر(٢) .

ثم ترى ابن جني يوثقه ويبين منزلته عند البصريين فيقول في باب قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف .. : وقد فعلت العرب ذلك ؛ منه (أُوار النار) وهو وهجها ولفحها ، ذهب فيه الكسائي مذهبا حسنا ــ وكان هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة عند أصحابنا ــ قال : أي الكسائي في (أُوار النار) هو (فُعَال) من وأرت الإرة أي احتفرتها لاضرام النار فيها(٣) .

وعلى كل فالكسائي بشر يصيب تارة ويخطىء أخرى ، فمن مزالقه ما حكى أن الرشيد لما جمع بينه وبين أبي محمد اليزيدي ليتناظرا عنده ، علم اليزيدي أنه يقصر عنه في النحو فابتدره ، وقال : كيف تقول تمرة مذنِّبة أو مذنَّبة ؟ أي أهي بكسر النون من (مذنبة) أو بفتحها ــ فلم يأبه الكسائي لقوله ، بل ظن أنه قال (بسرة) فقال أقول : (مذنِّبة) بكسر النون ، فقال له : إذ كان ماذا ؟ قال : إذا بدا الارطاب من أسفلها ، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض ، وقال : أنا أبو محمد اليزيدي ، وقد أخطأت يا شيخ ، التمرة لا تذنب ، وإنما البسرة تذنب ، فغضب عليه الرشيد ، وقال : أتكتني بمجلسي وتسفه علي الشيخ ! والله إن خطأ الكسائي ، وحسن أدبه أحب إلي من صوابك مع قبح أدبك ، فقال : يا أمير المؤمنين : إن حلاوة الظفر أذهبت عني التحفظ ، فأمر بإخراجه .

قال الحريري : وليس سهو الكسائي فيما أزلقه فيه اليزيدي مما يقدح في فضله ، أو ينبيء عن قصور علمه ؛ إذ لا خفاء باشتمال علمه على أن البسرة إذا أرطبت من قبل ذنبها قيل لها : (مذنبة) .

---

(١) انظر المحتسب لابن جني ٢٦/١ ، ٥٢ وما بعدها .
(٢) انظر الخصائص ٣١١/٢ وما بعدها .
(٣) الخصائص ٨٩/٢ .

فإذابلغ الإرطاب نصفها قيل لها : (مجزَّعة) فإذا بلغ ثلثيها قيل لها : (حلقانة ومحلقنة) ، وإذا أرطبت قيل لها : (معوة)[1] .

(جـ) مذهبه في النحو :

سبق أن الكسائي قد نهل أول ما نهل من المعارف قد كان ذلك على شيوخ البصريين مثل الخليل ويونس وغيرهما ، ولما أعجب بالخليل سأله : من أين أخذت علمك ؟ قال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة .

هذه المقولة حركت نفسه أن يكون على سنة سلفه ، وطريقة شيوخه ، وأن لابد من شد الرحال إلى أهلها لمشافهتهم والسماع عنهم ، حيث يعد ذلك من أنجح وأنجع وسائل تعلم اللغة ؛ إذ السماع أبو الملكات اللسانية ، وحين يتم له ذلك يكون قد مزج بين التلقي أو الأخذ عن الشيوخ ، ومشافهة العرب الخلص ، وسوف أعرض نماذج من حكاياته عن تلك البوادي فيما بعد :

ومما تقدم يظهر لنا أن مذهبه في النحو يقوم على أربع دعائم هي :

(أ) القرآن الكريم وقراءاته حيث يعد المصدر الأول دينا ولغة .
(ب) الأخذ والتلقي عن العلماء وفي مقدمتهم شيوخ البصريين .
(د) مشافهته الأعراب في بوادي الحجاز ونجد وتهامة والسماع منهم .
(هـ) اجتهاداته وتأملاته وقد وحدت به إلى آرائه الفردية .

(د) نماذج حكاياته عن العرب :

لقد شافه الكسائي العرب وسمع منهم فتأثر كثيرا بما رواه عنهم ، وظهر ذلك فيما نزع إليه من آرائه النحوية سواء وافق فيها النحاة أم خالفهم وهذه نماذج منها :

- حكى عن بعض قضاعة من قولها : (مررت بَهْ ، والمال لِهْ) ، قال ابن جني : فإن

(١) انظر درة الغواص للحريري /٥٤ ، ٥٥ .

هذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة[1] . وذلك بفتح الباء في (به) ، وكسر اللام في (له) والعكس فيهما هو المشهور في اللسان العربي وذلك بكسر الباء في (به) ، وفتح اللام في (له) وقفا ، ولعل قضاعة قد راعت حق حرف الحلق في (به) ففتحت ما قبله لأن من طبع حروف الحلق أن تتجانس مع الفتح عليها أو قبلها ، وأما كسر اللام في (له) فقد نطقت به على الأصل في حركة اللام .

- وحكى عن بني سُلَيم فقال : سمعت من أخوين من بني سُلَيم يقولان : (نما ينمو) ، ثم سألت بني سليم فلم يعرفوه[2] .

ذلك أن الفعل (نما) يأتي من بابين : باب نصر (نما ينمو) وهي لغة غير بني سليم كما يظهر من حكاية الكسائي ، و (نمى ينمي) كرمى يرمي من باب ضرب وهي لغة بني سليم وهذه أشيع من تلك . وعليه تكون لغة (نمى ينمي) لبني سليم ، ونما ينمو لغة لغيرهم[3] .

- ثم تراه يحكي عن هذيل : (اللاءو فعلوا) جمعا للاء . قال ابن الشجري : قال الكسائي : سمعت هذيلا تقول : هم اللاءو فعلوا كذا وكذا ، ومنهم من يقول : هم اللائي فعلوا ، بالياء في الأحوال الثلاث .

قال الفراء : وهذه اللغة سواء في الرجال والنساء ، ومنهم من يحذف الياء في الرجال والنساء ، فيقول : هم اللاء فعلوا ، وهن اللاء فعلن[4] .

كما حكى عنهم الجرب (متى) ومنه قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت ‏ ‏ ‏ ‏ متى لجج خضر لهن نئيج

ومن كلامهم : (أخرجَها متى كُمِّه) يريدون من كمه .

قال ابن الشجري : حكى الكسائي عن العرب (أخرجه من متى كمه) : أي وسط كمه وهي لغة هذيل[5] .

(١) الخصائص ١/٣٩٠ .
(٢) الخصائص ١/٣٨١ ، والصحاح للجوهري والمصباح مادة (نما) .
(٣) انظر المزهر للسيوطي ٢/١٧٨ .
(٤) انظر الأمالي لابن الشجري ٢/٣٠٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك /٢٥٩ .
(٥) انظر الأمالي لابن الشجري ٢/٢٧٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك /٧٨٤ .

- وحكي عن فقعس إعراب (حيث) فإنهم يجرونها بالكسرة إذا دخل عليها حرف الجر ، وينصبونها بالفتحة إذا لم يدخل عليها حرف جر[1] إلى غير ذلك مما يطول به الكلام .

(هـ) آراؤه النحوية :

إن من يتأمل آراء الكسائي في النحوة يجده منطلقا من الأسس التي أشرت إليها في بناء مذهبه ، فأحيانا تجده ينطلق في بناء القاعدة النحوية من النص القرآني ، وتارة يكون فيها متأثرا بجمهور البصريين تارة أو ببعض الشخصيات الأخرى ، وثالثة يبنيها على ما سمعه من العرب قل ذلك المسموع أو كثر ، وأخيرا ينطلق من واسع علمه وثاقب فكره مجتهدا فيها ما عن له اجتهاد ، وفيما يلي نماذج لكل في إيجاز .

- ذهب الجمهور إلى أن إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) لا يعمل إلا بشرط دلالته على الحال أو الاستقبال وأن يكون معتمدا على مخبر عنه أو موصوف أو نفي أو استفهام .. إلخ .

  وأجاز الكسائي إعماله ولو أفاد المضيّ إلحاقا له بالفعل الماضي في كونه موافقا له في المعنى ، وقد اعتمد في ذلك على ما ورد في القرآن الكريم مما يفيد ذلك كما في قوله تعالى : ﴿ **وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد** ﴾ (الكهف : ١٨) فاعتبر ظاهره دون تأول ، وحمله غيره على حكاية الحال[2] .

- وتراه يوافق جمهور البصريين في فعلية (نعم وبئس)[3] ، و (أفعل) في التعجب[4] وعدم ترخيم الثلاثي[5] .. إلخ .

- ثم نجده يوافق الخليل بن أحمد في (أنَّ وأن) أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر : أي بقاء عمل الجار فيهما محذوفا ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب

---

(١) انظر الشافية الكافية لابن مالك /٩٥٢ .

(٢) انظر الكافية الشافية /١٠٤٣ .

(٣) اللمع لابن جني /٥٤ ، والانصاف ٩٧/١ ، ٩٨ ، والكافية الشافية لابن مالك /١١٠٢ ، ١١١١

(٤) اللمع لابن جني /٢١٧ ، والانصاف ١٢٦/١ .

(٥) الانصاف المسألة /٤٩ .

على أصل قاعدة نزع الخافض[1] كما يوافق أبا عمرو بن العلاء في أن الألف الموقوف عليها من المقصور المنون هي من نفس الكلمة وليس عوض التنوين كما يراه المازني وغيره[2] ثم نجده ـ أيضا ـ يوافق الأخفش في جواز تقديم الحال على صاحبها إذا كان ظرفا نحو : زيد ـ قائما ـ في الدار[3] وفي زيادة من في الايجاب وإعراب (أيّ) في قوله تعالى : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ﴾ (مريم : ٦٩)[4] .

ومن يتبين الكسائي في آرائه النحوية يمكن له أن يحكم عليه بأنه بغدادي النزعة لولا أنه كوفي المولد والمذهب بلا منازع .

- ونرى الجمهور يمنع عمل اسم الفاعل مصغرا أو منعوتا ، والكسائي يجيز ذلك معتمدا على ما حكى عن بعض العرب قولهم : أظنني مرتَحِلاً وسويئرا فرسخا . بأعمال (سويئرا) تصغير سائر ، كما أجاز أن يقال : (أنا ـ زيدا ـ ضاربٌ أيُّ ضارب) بإعمال ضارب الأول مع كونه موصوفا ؛ قال ابن مالك : ومما يحتج به في إعمال الموصوف قول الشاعر :

إذ فاقدٌ خطباء فرضين رجعت ذكرت سليمى في الخليط المزايل[5]

فانظر كيف أعمل الشاعر (فاقد) في (فرضين) مع أنه موصوف بـ (خطباء) ، ويفهم من كلام ابن مالك (ومما يحتج به في إعمال اسم الفاعل الموصوف) أنه يوافق الكسائي فيما ذهب إليه .

(و) مصنفات الكسائي :

إن شهرة الكسائي العلمية وذيوع اسمه وآرائه في شتى معارفنا الاسلامية واللغوية يدل دلالة أكيدة على أن له مصنفات مختلفة في مجالات متعددة من المعرفة ، وقد أثبتت له كتب التراجم المؤلفات التالية :

---

(١) انظر الكافية الشافية لابن مالك /٦٣٤ .

(٢) الكافية الشافية لابن مالك /١٩٨٣ .

(٣) انظر اللمع /١٤٦ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام /٤٥ .

(٤) انظر التبيان لأبي البقاء العكبري /٨٧٨ ، ٨٧٩ ، والمغني ٧٠/١ ، والكشاف ١٢/٢ : ١٣ ، والبيان ١٣٠/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٠/٢ ، وتفسير القرطبي ١٣٣/١١ .. إلخ .

(٥) انظر الكافية الشافية لابن مالك /١٠٤٢

معاني القرآن ، والمصادر ، والحروف ، والقراءات ، والنوادر ، ومختصر في النحو ، والمتشابه في القرآن ، وما يلحن فيه العوام[1] .

وبعــــد :

فهذا البحث المتواضع لا يتسع لكل جوانب المعرفة لدى الامام الكسائي ، فهو بإجماع العلماء إمام في القراءات القرآنية ، ومن كان كذلك عدَّ من رجال اللغة والنحو والصرف ..إلخ . وهذا بين واضح فيما نقرؤه من كتب التراث الدينية واللغوية ، غير أنه لا يفوتني أن أتناول بالمناقشة والتحليل بعضا من آرائه النحوية أحادية كانت أم ثنائية ، موازنا بينها وبين ما يراه الآخرون من النحاة ، مبينا الضروري منها في مجال تعليم اللغة مما يكفي طلاب العربية ويقوم ألسنتهم ويطوعها للنطق الصحيح ويطبعها بالمنطق الفصيح والله من وراء القصد وهو المستعان .

(ز) مناقشة لطائفة من آرائه :

أولا : النحو :

إن الكسائي حين يرى رأيا فإنما ينطلق كغيره من قاعدتين أساسيتين هما القياس والسماع والقياس تارة يكون عنده مبنيا على التصور العقلي في المنطق وتارة يكون مبنيا على المسموع من العرب سواء أكان المسموع قد رواه بنفسه عن العرب ، أو تلقاه عن ثقة من الرواة الفحول ، وهاتان القاعدتان لا محيد عنهما لكل نحوي ؛ إذ لابد للنحويين من قياس يرجعون إليه أو مسموع يقيسون عليه .

ومن قمة المسائل التي ارتادها الكسائي معتمدا فيها على العقل والسماع مسألة إجازته حذف الفاعل مخالفا فيها جمهور النحويين ، وهذه المسألة قد أثارت جدل النحاة وزخرت بها كتب التفاسير والمعاجم ثم كتب النحو ، وقد ثارت على إثرها أفكار النحويين حيث تناولوها بالرفض تارة والقبول أخرى ، كما وقفوا منها فريقين ما بين رافض ومجيز كما يظهر بعد .

---

(١) انظر الأعلام لخير الدين الزركلي ٢٨٣/٤ .

وممن عرض لهذه المسألة بالتحليل والتأويل أبو الفتح عثمان بن جني في المحتسب حين تناول قراءة ابن مسعود ﴿ حتى إذ فزّع ﴾ (سبأ : ٢٣) ، وقراءة الحسن وغيره ﴿ حتى إذا فرّغ ﴾ .

قال ابن جني : فأما (فزّع) و (فرّغ) ففاعلاهما مضمران : إن شئت كان اسم الله تعالى ، أي : كشف الله عن قلوبهم ، وإن شئت كان ما هناك من الحال : أي فرّغ أو فزّع حاضر الحال عن قلوبهم ، وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثيرا واسع منه ما حكاه سيبويه من قولهم : إذا كان غدا فأتني ، وقول سوار بن المضرب :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ... إلى قطريٍّ لا إخالك راضيا

أي : إن كان لا يرضيك ما جرى ، أو ما الحال عليه[1] .

فابن جني يشير من طرف خفي إلى حذف الفاعل مع التعبير بالاضمار عن الحذف وهو في ذلك يمالىء النحاة باللفظ دون الاعتقاد حيث يقول : وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع ، وهو يريد حذفه .

وقد سلك ابن مالك مسلك ابن جني في هذه المسألة فقال :

وحذف فاعل وفعله ظهر ... جوازه عن الكسائي اشتهر

ثم قال في الشرح : أجاز الكسائي ـــ وحده ـــ حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ، ومنع غيره ذلك ؛ لأن كل موضع ادُّعِيَ فيه الحذف ، فالاضمار فيه ممكن ، فلا ضرورة إلى الحذف ، فمن المواضع التي توهم الحذف قوله تعالى : ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ﴾ (يوسف : ٣٥) وقوله : ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ (إبراهيم : ٤٥) ، ثم ذكر بيت سوار السابق فقال : وتقدير الأول : ثم بدا لهم البداء[2] . وتقدير الثاني : وتبين لكم العلم .. وكذلك قولهم : إذا كان غدا فأتني ، أي : كان غدا ما أنا عليه فأتني ،

(١) انظر المحتسب ١٩٢/٢ ، ٣٢٦ .

(٢) أي أن الضمير المستتر في (بدا) يعود على المصدر المفهوم من الكلام مثل ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ .

والكسائي يرى أن هذا حذف[1] .

من هنا يبدو لنا رفض جمهور البصريين لما ذهب إليه الكسائي محتجين بأن الفاعل عمدة في الكلام وما كان شأنه كذلك فلابد منه في الكلام إن ظاهرا أو مضمرا .

فإن ظهر في الكلام فواضح نحو : قام زيد ، والزيدان قاما ، وإلا فهو ضمير مستتر يعود إما إلى مذكور متقدم مثل : زيد قام ، أو راجع لما دل عليه الفعل المستتر فيه الضمير نحو الحديث : « **لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن** » ففي يشرب ضمير مستتر هو الفاعل ، راجع إلى الشارب الدال عليه الفعل (يشرب) بالالتزام : أي لا يشرب هو : أي الشارب ؛ لأن يشرب يستلزم شاربا ، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو : لا يزني الزاني وليس براجع إلى الزاني لفساد المعنى ، أو راجع لما دل عليه الكلام ، أو دل عليه الحال المشاهدة ، فالأول نحو قوله : ﴿ **كلا إذا بلغت التراقي** ﴾ (القيامة : ٢٦) ، ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام ، والتقدير : إذا بلغت الروح التراقي .

والثاني : نحو قول العرب : إذا كان غدا فأتني[2] ، ففي كان ضمير مستتر مرفوع بها مدلول عليه بالحال المشاهدة ، والتقدير : إذا كان هو : أي ما نحن عليه الآن من السلامة في غد[3] هذا ــ ويشكل على مذهب الجمهور الفعل الواقع توكيدا في نحو : قام قام زيد[4] والفعل المعطوف على الفعل في مثل : يقوم زيد ويقعد ، وجاء زيد وركب ، واضرب زيدا وقم ، فإن فاعلهما يتعين حذفه[5] وإلا لزم منه على مذهب الجمهور توكيد غير الجملة بالجملة ، وعطف الجملة على ما ليس بجملة وهذا مرفوض في القياس لعدم توازن الكلام وتوافقه نوعا .

---

(١) انظر هذه المسألة في المصادر الآتية : شرح الكافية الشافية لابن مالك /٥٩٩ : ٦٠١ ، وشرح الكافية للرضي ٧٧/١ ، ٧٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد /٣٩٦ ، وحاشية الأمير ١٦٩/٢ ، والتصريح ٢٧١/١ ، ٢٧٢ ، ٣٢١ ، والتبصرة والتذكرة للصميري /١٤٩ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام /٤٤ ، وحاشية الخضري ١٨٣/١ ، ونحو القرآن لأحمد عبدالستار الجواد /٢٧ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١١٤/١ .

(٣) انظر التصريح ٢٧١/١ ، ٢٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٢ ، وتأويل مشكل القرآن /٢٢٦ .

(٤) انظر حاشية يس على التصريح ٢٧١/١ ، والتصريح ٣١٨/١ .

(٥) انظر ابن عقيل والخضري ٦٧/٢ .

والدليل على أن الفعل المعطوف لا فاعل له ، وأنه ـــ وحده ـــ هو المعطوف لا جملة الفعل والفاعل ظهور النصب والجزم في نحو : يعجبني أن تقوم وتخرج ، ولم تقم وتخرج ، وشرط عطف الفعل اتحادهما زمنا سواء اتحدا نوعا أم لا كالماضي لفظا المستقبل معنى على مضارع نحو قوله تعالى : ﴿ يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ﴾ (هود : ٩٨) ، حيث عطف (أورد) على (يقدم) لاتحادهما زمنا ، وعكسه ﴿ تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل .. ﴾ (الفرقان : ١٠) ، على قراءة (ويجعل) بالجزم لعطفه على الجواب ، وهو (جعل) لأنه مستقبل بسبب الشرط[١] .

إلى غير ذلك من المواطن التي صرح النحاة فيها بحذف الفاعل مثل فاعل المصدر في قوله : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسبغة يتيما ﴾ (البلد : ١٤ ، ١٥) ، وفاعل أفعل به في التعجب إذا سبقه نظير نحو قوله : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ (مريم : ٣٨) وفاعل الفعل المبني للمجهول لنيابة المفعول أو غيره عنه ، وهم لا يجمعون بين النائب والمنوب عنه .. إلخ[٢] .

وإذا فما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل أسلم فلا إشكال عليه ، وفيه لطف وبصيرة إذ الفعل وفاعله كالشيء الواحد ، وللعرب توسع وتلعب فيما كان شأنه كذلك كالمضاف والمضاف إليه ، فيذكران معا ، ويحذفان معا ، ويحذف الأول دون الثاني تارة ، ثم يحذف الثاني دون الأول تارة أخرى ، ومثل ذلك نجده في الفعل والفاعل .

من هنا كان مذهب الكسائي يتفق مع العقل والنقل ، أما العقل فإنه يتصور للفعل مع فاعله أحوال أربعة : ذكرهما معا ، حذفهما معا ، ذكر الفاعل وحذف الفعل ، ذكر الفعل وحذف الفاعل ، فثلاثة الأحوال الأولى قد انعقد عليها الاجماع ، أما الحال الرابعة فهي موطن الخلاف .

وأما النقل فقد ورد بذكرهما كثيرا نحو قوله : ﴿ وإذا قال ربك للملائكة ﴾ ، ﴿ قال الله إني منزلها ﴾ ، ﴿ قال عيسى بن مريم .. ﴾ .

(١) انظر ابن عقيل والخضري ٦٧/٢ .
(٢) انظر البرهان للزركشي ١٤٣/٣ ، ١٤٤ ، وتعليقات الشيخ محي الدين على شذور الذهب ١٦٥/ ، ١٦٦ ، وحاشية يس على التصريح ٢٧١/١ ، ٢٧٢ .

وبحذفهما معا وذلك في أبواب الاشتغال ، والاغراء والتحذير ، وقطع الصفات مدحا أو ذما نحو قوله : ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ ، و ﴿ إن أحد من المشركين استجارك ﴾ وذلك على مذهب الجمهور ، ونحو : إياك والمراء ، والنجدة النجدة .. إلخ .

وبحذف الفعل وذكر الفاعل نحو قوله : ﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله .. ﴾ (الزخرف : ٨٧) فالله فاعل فعل محذوف دل عليه السابق والتقدير : ليقولن خلقنا الله .. إلخ .

وبذكر الفعل وحذف الفاعل كما في قوله : ﴿ كلا إذا بلغت التراقي ﴾ ، ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ ففاعل بلغت محذوف دل عليه سياق الكلام وهو الروح ، وكذلك فاعل توارت محذوف تقديره الشمس دل عليه الحال المشاهدة .

ويوافق الكسائيَّ فيما ذهب إليه هشام والسهيلي ثم ارتضاه ابن مضاء[1] في الرد على النحاة في نظرية العامل ، إذ اتخذه قاعدة انطلق منها ، وجعله أساسا بني عليه فكرة في إلغاء كلمة (أعملت) والاستعاضة عنها بكلمة (علقت) فقال : تقول : قام وقعد زيد ، فإن علقت (زيدا بالفعل الثاني ، فبين النحويين في ذلك اختلاف ، الفراء لا يجيزه ، والكسائيُّ يجيزه على حذف الفاعل يقول السيرافي : وكان الكسائيُّ إذا أعمل الثاني في الفاعل أعرى الفعل الأوّل من الفاعل ولم يجعل فيه ضميرا[2] — ويؤكد ابن مضاء صحة مذهب الكسائيِّ فيقول : والدليل على جوازه قول طفيل الغنوي :

وكمتا مُدمَّـــاةً كأن متـــونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

فجرى لا فاعل له ظاهرا ، فإما أن يكون محذوفا ، وإما أن يكون مضمرا .. إلخ . ما ذكره من الشواهد ، ثم تراه يوازن بين مذهب الكسائيِّ والجمهور فيقول : وأما أيُّ الرأيين أحق ؟ فهما متلازمان ، فعلى هذا (أي مذهب الجمهور) لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، وهم يجيزونه !!!

ثم يقول : ومن الدليل على صحة مذهب الكسائيِّ قول علقمة :

---

(١) انظر التصريح ١/٢٧١ ، ٣٢١ .
(٢) شرح السيرافي على الكتاب ١/٤٥٣ .

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

فالشاعر : أعمل الثاني (أراد) وحذف فاعل (تعفق) ، لكن ابن عصفور يذهب مذهب الجمهور فيقول : الفاعل مضمر في الأول ، إلا أن الشاعر أفرده وإن كان عائدا على جمع ضرورة[1] إذ كان من حق العربية أن يقول : تعفقوا وأرادها رجال ، لكن كما يتضح مذهب الكسائي أسلم إذ لا تأويل فيه ولا تمحل .

وبعد : فإنه يمكن أن أقول الآتي :

(أ) قد يظهر من التحقيق في المسألة لا خلاف فيها إلا بتغاير الألفاظ لكن الهدف واحد هو حذف الفاعل ، لأن معظم كلام النحاة مبناه على التسامح في العبارة فلعل كلمة إضمار أو مضمر عند الجمهور تساوي كلمة حذف أو محذوف عند الكسائي أو العكس ، زيادة على ذلك يمكن أن يقال إن الذي نسب إلى الكسائي غير صحيح ، إذ لم يكن أول من نسب إليه غير الذي قاله ، بل مثل ذلك نراه كثيرا في كتب النحو واللغة ، وكم نسب إلى سيبويه ما ليس له ، وعند التحقيق يظهر خلاف ما ذكر ، ومن هنا نجد العلامة الصبان يقول : إن ما حكي عن الكسائي من أن الفاعل يحذف في نحو (ضربني وضربت الزيدين) باطل ، بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها[2] وإن كان المفسر مثنى أو جمعا كما سبق في بيت علقمة .

وربّما كان للكسائي رأيا في المسألة ، ثم الذي شاع منهما أحدهما دون الآخر ، وهكذا .

(ب) وعلى صحة المشهور من مذهب الكسائي في هذه المسألة فإن التوسع العربي لا يمنعه وقد سبق أن ذكرت أن العقل والنقل في جانبه . وماذا يضيرنا لو أخذنا به كما نأخذ بغيره مما سانده العقل فقط أو النقل فقط .

---

(١) انظر الرد على النحاة لابن مضاء /٨٥ وما بعدها ، والمقرب لابن عصفور ٢٥١/١ وما بعدها ، والتصريح ٣٢١/١ .

(٢) حاشية الصبان ١٠٢/٢ .

(جـ) إن الخلاف في هذه المسألة ليس جوهريا ، حتى يقال بصحة أحد الفريقين وبطلان الآخر وذلك لاحتمال الوارد من النصوص لما ذهب إليه كل فريق ، وعليه تكون هذه المسألة احتمالية ، وإذا فلا ضير علينا أن نقول في قولهم : (إذا كان غدا فأتني) الضمير في كان مستتر عملا بمذهب الجمهور ، أو محذوف أخذا بمذهب الكسائي .

ونرى الكسائي ينتصر للوارد في مسألة العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر[1] وتفصيل القول في هذه المسألة كالآتي :

(أ) إذا حصل العطف بعد استكمال الخبر ، فالاجماع منعقد على جواز رفع المعطوف ونصبه[2] ودليل الرفع مع (أنّ) قوله تعالى : ﴿ إن الله بريء من المشركين ورسولُه ﴾ (التوبة : ٣) على قراءة الرفع ، وقد خرج عليه ابن جني قوله تعالى : ﴿ ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله .. ﴾ (لقمان : ٢٧) .

يقول ابن جني : فأما رفع (البحر) فإن شئت كان معطوفا على موضع (أن) واسمها ، وإن كانت مفتوحة ، كما عطف على موضعها في قوله سبحانه : ﴿ إن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾ .. ويدل على صحة العطف هنا ، وأن الواو ليست بواو الحال قراءة أبي عمرو وغيره ﴿ والبحرَ يمده ﴾ بنصب البحر ، فهذا عطف على (ما) : أي اسم (أن) لا محالة[3] ..

ومثال المعطوف بالرفع مع (أن) قول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبـوه وأمـه ... فإن لنـا الأمّ النجيبـة والأبُ

برفع الأب بعد استكمال الخبر وهو (لنا) .

(١) انظر هذه المسألة في المصادر التالية : الانصاف /١٨٥ وما بعدها ، والتصريح وحاشية يس عليه ١/١٧٢ وما بعدها ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/٢٦٥ وما بعدها ، وشرح المفصل : ١١٢٢ ــ ١١٢٧ وشرح الكافية للرضي ٢/٢٤٨ وما بعدها ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥١٠ وما بعدها وشرح بانت سعاد لابن هشام /٣٩ وما بعدها ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة /٥٢ وما بعدها .

(٢) انظر الكافية الشافية لابن مالك /٥١١ ، وحاشية الخضري ١/١٣٦ .

(٣) انظر المحتسب لابن جني ٢/١٦٩ ، والتبيان لأبي البقاء العكبري /١٠٤٥ .

ومثاله مع (لكنَّ) قول الآخر :

وما زلت سباقاً إلى كل غاية بها يقتضي في الناس مجد وإفضال
وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمِّي الطيبُ الأصل والخالُ

فانظر كيف عطف (الخال) بالرفع على محل (عمي) ؟ وذلك بعد استكمال الخبر (الطيب) .

وفي ذلك يقول ابن مالك :

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب (إن) بعد أن تستكملا

ودليل النصب قول رؤبة :

إن الربيعَ الجودَ والخريفا
يدا أبي العباس والصيوفا

حيث عطف (الصيوفا) جمع صيف بالنصب على الربيع ، وذلك بعد استكمال الخبر وهو (يدا) .

(ب) وإذا وقع العطف قبل استكمال الخبر ففيه المذاهب التالية :

١ ــ فالبصريون يمنعون الرفع مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا ؛ لأن الناسخ عامل في الخبر ، والمعطوف مبتدأ وهو أيضا عامل في الخبر ، فيجتمع على الخبر الواحد عاملان الناسخ والمبتدأ ، وذلك ممتنع ، وعليه يتعين نصب المعطوف عندهم .

٢ ــ والفرا يجيز الرفع شريطة إخفاء إعراب الاسم كأن يكون اسما موصولا أو اسم إشارة : أي مبنيا ، أو معربا مقصورا لعدم ظهور الحركة عليه وإلا افتقد الكلام التناسق في الاعراب أو التجانس فيه .

٣ ــ والكسائي يجيز رفع المعطوف ظهر الاعراب أم خفي وسنده في ذلك النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾ (المائدة : ٦٩) حيث عطف (الصائبون) على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبرَ ، وهو قوله : ﴿ من آمن بالله واليوم الآخر ﴾ .

ويذهب مذهب الكسائي أبو عبيدة فيقول : ورفع (الصائبون) ؛ لأن

العرب تخرج المشرك في المنصوب الذي قبله من النصب إلى الرفع على ضمير فعل يرفعه ، أو استئناف ، ولا يعملون النصب فيه ، ومع هذا إن معنى (إنَّ) معنى الابتداء ؛ ألا ترى أنها لا تعمل إلا فيما يليها ثم ترفع تاليها كقولك : إن زيدا ذاهب ، وكذلك إذا واليت بين مشركين رفعت الأخير على معنى الابتداء سمعت غير واحد يقول :

فمن يك أمس بالمدينة رحله … فإني وقيار بها لغريب[1]

ومثل الآية فيما تقدم من رفع المعطوف قبل استكمال الخبر ما جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات ، إنك وزيدٌ ذاهبان ، وقد ذكره سيبويه في كتابه ، وقراءة بعضهم قوله تعالى : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي ﴾ (الأحزاب : ٥٦) برفع (ملائكة) عطفا على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو (يصلون) وقول ضابيء البرجمي :

فمن يك أمس بالمدينة رحله … فإني وقيار بها لغريب

فعطف (قيار) بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو (لغريب) .

وقول بشر بن خازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم … بغاة ما بقينا في شقاق

فعطف (أنتم) وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه ، والمشارك لغيره قبل استكمال الخبر وهو (بغاة) .

وأما من جهة القياس ، فقد أجمع الكوفيون جميعا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو : لا رجلَ ولا امرأةٌ أفضل منك ، فكذلك مع (إن) لأنها بمنزلتها : أي في العمل ، وإن كانت (إنَّ) للاثبات ، و (لا) للنفي ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره[2] .

قال ابن مالك : ومما يصلح الاحتجاج به للفراء والكسائي على رفع المعطوف قبل

(١) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٧٢/١ ، ثم انظر التبيان لأبي البقاء العكبري ٤٥١/١ .

(٢) يعتبر الكسائي إماما في كشف الحمل على الضد في كلام العرب وسأعرض مسألة ذلك بعد ما نحن بصدده إن شاء الله .

الخبر قول بعض العرب : (إنهم أجمعون ذاهبون) فرفع التوكيد حملا على معنى الابتداء في المؤكد مع أنهما شيء واحد في المعنى .

فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى .

ثم قال : ونسب سيبويه قائل : (إنهم أجمعون ذاهبون) إلى الغلط[1] مع أنه من العرب الموثوق بعروبتهم .

وليس ذلك من سيبويه ــ رحمه الله ــ بمرضيّ ، بل الأولى أن يخرج على أن قائل ذلك أراد : أنهم هم أجمعون ذاهبون[2] ..

ولابن هشام موقف من هذه المسألة عند الكلام على إعراب الأحلام من قول كعب ابن زهير :

فلا يغرنك ما منت وما وعدت   إن الأماني والأحلام تضليل

قال : والأحلام عطف على اسم (إنّ) ويجوز رفعه ، فإن قلت إنما يجيز ذلك الكسائيّ ، وقد خالفه تلميذه الفراء فاشترط خفاء إعراب الاسم نحو : إنك وزيدٌ ذاهبان ، وخالفهما جميع البصريين ، فمنعوا ذلك مطلقا ، قلت هذا موضع يكثر فيه الوهم ، وإنما الخلاف حيث يتعين الخبر للاسمين جميعا نحو : إنك وزيدٌ ذاهبان ، وأما نحو : إن زيدا وعمرو في الدار فجائز اتفاقا ثم ذكر آية هود السابقة[3] .

وبعد ذلك العرض للوارد في ذلك من القرآن وكلام العرب نثرا وشعرا ثم آراء النحاة يتبين لنا جواز الرفع والنصب بعد تمام الخبر وكذلك قبل استكماله ، غير أن مذهب الكسائيّ في ذلك أقرب إلى روح اللغة من غيره حيث لا حاجة إلى التقديرات المرهقة المضنية ولسنا مكلفين بها وحيا أو تنزيلا وإنما الذي علينا أن نقيس على المسموع فنعمل به

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٢٩٠ : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان .

(٢) انظر الكافية الشافية لابن مالك /٥١٤ ، ٥١٥ .

(٣) شرح بانت سعاد لابن هشام /٣٩ وما بعدها ، ومغني اللبيب لابن هشام /٤٧٤ تحقيق محيي الدين .

في توجيه طالب العربية ، فيتلقاها بمرونتها ويسرها الذي كان يتلقاه العربي الأول صانع هذه اللغة ، فضلا على أن مذهب الكسائي قد دعمه القياس والسماع ، فهل لنا بعد ذلك من سبيل ؟!!!

ثانيا : الصـــرف :

ـــ **يرى الكسائي أن** (أشياء) جمع شيء على وزن أفعال مثل فرخ وأفراخ ، وإنما تركوا صرفها لكثرة استعمالهم لها ؛ لأنها شبهت بفعلاء ، وهذا القول يدخل عليه ، ألا يصرف أبناء وأسماء ..

قال الرضي وما ذهب إليه بعيد ؛ لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والحمل على التوهم بعيد من الحكمة .

ويرى الخليل وسيبويه أنها اسم جمع لا جمع كالقصباء (القصب) .. والطرفاء (اسم جمع للطرفة) ، وأصلها شيئاء ، قدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين ـــ أي الألف ـــ مع كثرة استعمال هذه اللفظة فصار لفعاء .

وقال الأخفش هو أفعلاء ، فلهذا لم يصرف لأن أصله أشيئاء حذفت الهمزة التي بين الياء والألف للتخفيف . قال له المازني : كيف تصغر العرب أشياء ؟ فقال : أُشَيَّاء ، قال له تركت قولك ؛ لأن كل جمع كسر على غير واحده ، وهو من أبنية الجمع ، فإنه يرد إلى واحده كما قالوا : شويعرون في تصغير الشعراء ، وفيما لا يعقل بالألف والتاء ، فكان يجب أن يقال : شُيَيْئات ، وهذا القول لا يلزم الخليل ؛ لأن فعلاء ليست من أبنية الجمع .

وقال الفراء : أصل شيء : شَيِّىء مثال شيع فجمع على أفعلاء مثل : هَيِّن وأهيناء ولين وأليناء ، ثم خفف ، فقيل : شيء ؛ كما قالوا : هَيْن ولَيْن ، ووزن أشياء على مذهب الأخفش والفراء (أفعاء)[1] .

(1) انظر الصحاح للجوهري والمصباح للفيومي والقاموس وتاج العروس مادة (شاء) وشرح الشافية ٢٩/١ : ٣٠ ، والتبيان لأبي البقاء العكبري ٤٦٣/١ ، ٤٦٤ ، والمنصف ٩٤/٢ : ١٠١ ، والانصاف ٨١٢/ وما بعدها .

وقد ضعّف الرضي مذهب الأخفش والفراء بالأمور التالية :

(أ) إن حذف الهمزة من أشياء على غير قياس .

(ب) إن (شيئا) لو كان في الأصل : شَيِّئاً ، لكان الأصل أكثر استعمالا من المخفف قياسا على أخواته ، فإن بَيِّناً وسَيِّداً وميِّتاً أكثر من بَيْن وسَيْد وميْت ، ولم (يسمع (شيِّء) فضلا عن أن يكون أكثر استعمالا من شيء .

(جـ) أنك تصغر أشياء على (أُشَيَّاء) ، ولو كان أفعلاء وهو جمع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد .

وجمعه على أشياوات مما يقوي مذهب سيبويه ؛ لأن فعلاء الاسمية تجمع على فعلاوات نحو : صحراء وصحراوات .

ثم قال : ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم : أشايا وأشاوي في جمع أشياء كصحارى في جمع صحراء ؛ فإن أفعلاء وأفعالا لا تجمعان على فعالى[1] .

قال أبو إسحق الزجاج : وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه أن لا يصرف أبناء وأسماء[2] .

ومما تقدم يتبين لنا أن النحاة جميعا مع اختلافهم في أصل أشياء ، فقد اتفقوا من الناحية الاعرابية على منعها من الصرف سواء أكان السبب موجودا كما هو مذهب الخليل وسيبويه حيث أصلها فعلاء ، أو أفعلاء على مذهب الأخفش والفراء ، أم كان غير موجود لكن منعت من الصرف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ذهب الكسائي ، يؤكد منعها من الصرف أنها لم ترد في القرآن إلا ممنوعة من الصرف في قوله تعالى : ﴿ **يأيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياءَ إن تبد لكم تسؤكم ..** ﴾ (المائدة : ١٠١) ، ولم ترد فيها قراءة بالصرف مطلقا .

ـــ **اختلف العلماء في أصل** آية وآي ، وغاية وغاي وراية وراي ووزنهن ، فقال الجمهور :

---

(١) انظر شرح الشافية ١/٣٠ ، ٣١ .

(٢) تاج العروس للزبيدي ١/٨٤ مادة (شاء) .

أصل آية : أَيَيَة ـــ وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه[1] ـــ بوزن (شجرة) قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضي بقاء العين وقلب اللام فيقال آياة ؛ لأن اللام طرف وهي أولى بالاعلال والتغيير ، وقال قوم : أصل آية (أَيَيَة) كشجرة ، ثم قلبت اللام ألفا على ما يقتضيه القياس ـــ من أن اللام بالاعلال أولى لأنها طرف ـــ فصار أياة مثل حياة ، ثم قدمت اللام على العين فصار آية ، فوزنها على الأول (فَعَلَة) ، وعلى الثاني (فلعة) وهو غريب حيث يعوزه الدليل أو النظير ـــ وإن احتمله اللفظ ـــ وقال قوم أصلها أَيْيَة بوزن (سَمُرة) ثم أعلت العين ألفا على خلاف القياس أيضا ، ووزنها فَعُلَة ، بفتح فضم ، وقيل أصلها : أَوْيَة كتمرة أو أَوَيَة كشجرة ثم أعلت العين على خلاف القياس . وقال الفراء : أصلها أَيَّة كحيَّة ، ثم قلبت العين ألفا لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها في طائي وياجل ـــ اكتفاء بجزء العلة وهو فتح ما قبل الياء ، وهذا في القياس شاذ ـــ وقال الكسائي : أصلها آيية على مثال ضاربة ، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى ، فزنتها (فالة) ، وهذه الآراء تجري في غير آية من تلك الكلمات[2] .

وهنا نقف أمام هذه الآراء المتعددة المجهدة لطالب العربية بله الباحثين والمعلمين فهي وإن أعطت ثمرها من حيث سعة تفكير نحاتنا وأسلافنا إلا أن شيئا واحدا منها لا يراعى عند التطبيق في مجال التعليم ، ولو أننا أزجيناها لطالب العربية من غير العرب لولى الأدبار وعاد من حيث أتى ، فما أغنانا عن أكثرها حيث لا دليل عليها ولا تنزيل ، وإنما هي مجرد تمحلات والتماسات للعلة تأكيدا لوجهة كل ذي رأي ، وهل العربي صانع اللغة كان يعرف شيئا من هذه ؟ أم أنه كان يتلقاها بالسماع ثم يحكيها ويرددها فتصير سليقة في لسانه ، ومن هنا كان اعتماده على السماع ، إذ هو أبو الملكات اللسانية .

ولو قدر للعربي أن يتلقى لغته بتلك الآراء المتزاحمة ، والعلل المتناقضة ، والتمحلات التي لا تسمن ولا تغني من جوع لما بلغ الذي بلغ من الفصاحة والبيان ، ولما كان هذا التراث الأدبي الصريح الفصيح !!!

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٦٦/١ ، وانظر المصنف ١٤٠/٢ : ١٤٤ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٥١/٢ تهميشة ١/ ، والبرهان في علوم القرآن ٢٦٦/١ والمحتسب لابن جني ١٩١/١ .

نعم لنا أن ننتقي لطالب العربية من تلك الآراءأحسنها ، وما يكفي منها في تقويم معوجه ، وما يتلاءم مع العقل والمنطق كي ينتفع بها الدارس عندما يسأل عن علة ما أو الحكمة منه ، لذا كان مذهب الجمهور في أصل آية ونظائرها عين الصواب وحق المعرفة ليسر مأخذه ، وسهولة إدراكه .

وأعجب من ذي قبل تعليل الكسائي فتح نون (من) الجارة التي تلتها لام التعريف على خلاف الأصل في التقاء الساكنين . قال : وإنما فتحوا في نحو : مِنَ الرجلِ ؛ لأن أصل (مِنْ) : (منا) ، ولم يأت فيه بحجة ، وهذا كما قال : أصل (كم) : (كما)[1] . ويفهم من مذهبه في أصل (مِنْ) أنها على ثلاثة أحرف ، فإذا تلاها ساكن حذفت الألف على التخلص من التقاء الساكنين ، إذا كان أولهما حرف مد فإنه يحذف وأما فتحة النون فهي عنده أصلية وليست حركة التخلص كما يرى ذلك الجمهور .

لكن يا ترى كيف يتأتى لمثل الكسائي أن يقول بما لا تقوم عليه حجة أو برهان من نص ، أو قياس من منطق ، وهو إمام لغوي نحوي ثم مقرىء !!!

وإنا ــ وإن لم نبلغ درجته وفضله ــ معشر المتخصصين في العربية لنستحي أن نقول بما قاله لطلاب العربية وإلا لتورطنا في ألوان من الجدل لا طائل تحتها . حيث يعوزنا النص الذي لا اجتهاد معه ، والنظير الذي نقيس عليه ، ولكنّا بعيدين عن الصواب والحكمة .

ــ **ويذهب الكسائي** إلى أن أصل (ملك) واحد الملائكة ، (مألك) على (مفعل) من الألوك وهي الرسالة ، قال لبيد :

وغـــلام أرسلتـــــه أمـــــه ‏ ‏ ‏ ‏ بألـــــوك فبذلنــــــا ما سأل

فالهمزة فاء الكلمة ثم أخرت فجاءت بعد اللام فقالوا (ملأك) على (مفعل) ، بمعنى الصفة المشبهة ، وقد صرح به في قول الشاعر :

فلست لإنسيّ ولكـــــن لملأك ‏ ‏ ‏ ‏ تنـزل من جو السمــــاء يصوب

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٤٦ .

فوزنه (معفل) والجمع ملائكة على معافلة .

وقال أبو عبيدة : (ملأك) مفعل من (لأكة) : أي أرسله ، فعين الكلمة همزة من غير نقل ، ومفعل بمعنى المصدر ، جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول قال :

هل تعرف الدار على تبراكا ... دار لسعدى إذه من هواكا

: أي مهويك ، حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول ؛ كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق في قوله تعالى : ﴿ هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه ﴾ (لقمان : ١١) ، فألكني عند أبي عبيدة غير مقلوب ، وعلى كلا القولين ألقيت حركة الهمزة على اللام وحذفت فلما جمعت ردت في ملائكة فوزنه الآن (على مذهب أبي عبيدة مفاعلة ، وقد رجح الرضي مذهب أبي عبيدة لسلامته من ارتكاب القلب) .

وقال ابن كيسان : هو (فعأل) من المِلك ؛ لأنه مالك للأمور التي جعلها الله إليه وهو اشتقاق بعيد ، وفعأل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما في شمأل .

وقال آخرون عين الكلمة واو ، وهو من لاك يلوك ؛ إذا أدار الشيء في فيه ، فكأن صاحب الرسالة ، يديرها في فيه فيكون أصل ملك مَلَاك مثل معاد ، ثم حذفت عينه تخفيفا ؛ فيكون ملائكة مثل مقاولة ، فأبدلت الواو همزة كما أبدلت واو مصائب[1] ..

ولو تدبرنا آراء أولئك العلماء لوجدناها ظنية حيث بنوها على الاجتهاد والنظر لاحتمال كلام العرب لها بما ورد فيه من المواد الثلاث : ألك ، لأك ، لاك ، غير أني أسأل السؤال التالي : ماذا نفيد من تلك الآراء في مجال التعليم أو عند التطبيق ؟ كل ما ينبغي علينا أن نقوله لطلبة العلم إن العرب رفعت اللبس بالجمع حيث جمعت مَلِكاً بكسر اللام على ملوك ، وجمعت مَلَكاً بفتحها على ملائكة فهاتان كلمتان خفيفتان تحببان طلبة العلم إلى

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٦/١ ، ٤٧ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٥/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٦/١ ، وتفسير القرطبي ٢٦٢/١ ، والصحاح واللسان وتاج العروس والمصباح في المواد (ألك ، ل و ك ، م ل ك) ، وشواهد الشافية للبغدادي ٢٨٧/ : ٢٩٠ ، والمصنف لابن جني ١٠٢/٢ وما بعدها .

مواطن أصل ملائكة في المعاجم العربية بأن يبحثوا عنها في المواد الثلاث التي ذكرتها سلفا ، ونكفيهم مشقة عناء الدرس ، ومؤونة الشقاق .

ـ وفي الوقف على المقصور المنون ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه : وهو أن يعامل المقصور المنون معاملة الاسم الصحيح فيحذف تنوينه رفعا وجرا وتبقى لامه ، ويقلب التنوين ألفا حال النصب وتحذف لامه . وذلك إجراء له مجرى الصحيح .

والثاني : مذهب أبي عثمان المازني ، وهو أن الألف الثابتة في الوقف هي عوض من التنوين منصوبا كان المقصور أو مرفوعا أو مجرورا ، وذلك قياسا على لغة الأزد في التعويض عن التنوين في الرفع بالواو نحو : هذا زيدو ، وبالياء حال الجر نحو : سلمت على زيدي ، وبالألف نصبا نحو : رأيت زيدا ، فكذلك (فتى) إلا أنه يعامل معاملة الصحيح المنصوب فقط فيقلب التنوين ألفا في الأحوال الثلاث حيث الفتحة قبله لازمه بخلافها في نحو (زيدا) فتقول هذا فتى ، ورأيت فتى ، وسلمت على فتى .

والثالث : ذكر ابن برهان أن مذهب أبي عمرو والكسائي أن الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبدا إلا الألف التي هي من نفس الاسم مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ، وعليه تكون الألف الموقوف عليها في نحو : جاءني فتى ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى . هي لامه والتنوين محذوف .

وقد اختار هذا المذهب السيرافي مرجحا إياه بالآتي :

(أ) مجيء ألف المقصور التي هي لامه رويا في النصب قال الشاعر :

ورب ضيف طرق الحي سرى   صادف زادا وحديثا ما اشتهى

• إن الحديث جانب من القرى •

ولا يجوز (زيدا) مع (مَخْشَى) رَوِيًّا في علم القوافي .

(ب) إن الألف الموقوف عليها تمال في حال النصب كقوله تعالى : ﴿ **واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى** ﴾ (البقرة : ١٢٥) ، وإمالة ألف التنوين قليلة .

(جـ) إن لام المقصور تكتب ألفا ، وألف التنوين تكتب ألفا[1] .

وأزيد بأن الوقف يزيل الحركة في الرفع والخفض ، فإذا زالت الحركة في الرفع والخفض سقط التنوين ، لأنه تابع لها فجعل النصب قياسا على الرفع والخفض .

ال ابن مالك : وهذا المذهب أقوى من غيره ، وهذا موافق للغة ربيعة ، في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل ، والوقف عليه بالسكون مطلقا ، ثم استدل على قوته بما ذكره السيراقي ثم قال : وهذا الذي حكاه ابن برهان عن أبي عمرو والكسائي هو اختيار السيراقي وبه أقول[2] ، وزيادة على ما تقدم أن التنوين لم يثبت مطلقا حال الرفع والجر وقفا وهو زائد وحذفه أولى .

فانظر تلك المذاهب حيث بنى كل فريق رأيه على ما صح عنده من القياس أو السماع فسيبويه بنى مذهبه قياسا على الصحيح الذي يحذف تنوينه رفعا وجرا ويبدل ألفا نصبا وعليه تكون الألف الموقوف عليها عنده هي لام المقصور رفعا وجرا ، وعوض التنوين نصبا .

والمازني بنى مذهبه على لغة أزد السراة حيث يبدلون التنوين حرفا من جنس حركة ما قبله في الصحيح إلا أنه يبقى ألفا في الأحوال الثلاث عند الوقف على المقصور المنون للزوم الفتحة قبلها : أي أنه يعامل معاملة الصحيح المنصوب في الأحوال الثلاث .

وأما أبو عمرو والكسائي فقد اتخذا لغة ربيعة في حذف التنوين مطلقا رفعا ونصبا وجرا ، وعليه تكون الألف الموقوف عليها من المقصور هي لامه .

من هنا نجد المذهب الأول اعتمد على قياس المقصور على الصحيح ، والثاني والثالث اعتمد أصحابهما على لغات بعض العرب ، ولكل وجهة ، وهذا يدلنا على سعة العربية من ناحية ، وعلى الأسس التي يسلكها النحاة في آرائهم ومذاهبهم من ناحية أخرى .

---

(١) انظر الكافية الشافية لابن مالك /١٩٨٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢٨٣/٢ : ٢٨٣ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٠٥/٢ ، والتصريح ٣٣٨/٢ ، وحاشية الخضري ١٧٥/٢ ، وخزانة الأدب ٦٧/١ وما بعدها ، والأحاجي للزمخشري /٧٣ ، والمنصف لابن جنى ٧٢/٢ وما بعدها ، والانصاف ٦٤٩/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٠٢ : ٢٠٣ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك /١٩٨٣ ، ١٩٨٤ .

كما يتضح أن المقصور المنون حال الوقف عليه لابد أن يكون آخره ألفا فإن اعتبرناها لام الكلمة فلابد من حذف التنوين ، وإن اعتبرناها عوض التنوين حذفنا لام المقصور لالتقائهما ساكنين ، وهما يتعاقبان ولا يجتمعان كالعوض والمعوض عنه .

ولا يفوتني في هذه المسألة أن أنبه إلى أن ما ذكره ابن مالك من المذاهب ونسبتها إلى أهليها أصح مما ذكره الرضي في الشافية ؛ إذ تراه (الرضي) قد نسب مذهب المازني إلى أبي عمرو والكسائي ، وهذا يختلف مع ما ذكره ابن مالك في الكافية الشافية وغيرها من كتب النحو[1] .

ـ وفي باب الوقف على ما ختم بهاء التأنيث أجاز النحاة إمالة الفتحة قبل الهاء ، وقد عللوا الامالة قبل هاء التأنيث لشبهها بالألف في المخرج والخفاء ، ومن حيث المعنى لكون الألف تزد للتأنيث كثيرا ، فلما أشبهت الهاء الألف أميل ما قبل هاء التأنيث كما يمال قبل الألف ، لأن ما قبل ألف التأنيث مطرد جواز إمالته لا يمنعه شيء لا المستعلي من الحروف كما في الوسطى ، ولا الراء المفتوحة كالذكرى ، والألف في الوقف أقبل للامالة لقصد البيان[2] .

ومن العجب أن يذهب الكسائي إلى جواز إمالة الرؤيا حال الجر في **﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾** (يوسف : ٢٣) ، وتفخيمها حال النصب في قوله : **﴿ لا تقصص رؤياك ﴾** (يوسف : ٥) ، يقول ابن خالويه : إن كان فعل ذلك ليفرق بين النصب والخفض فقدوهم ، وإن أراد الدلالة على جواز اللغتين فقد أصاب ؛ لأن اللفظ بهما ـ للقصر الذي فيهما ـ واحد في جميع وجوه القرآن[3] .

فلما أشبهت هاء التأنيث ألف التأنيث أميل ما قبلها حال الوقف ، وأيضا الهاء خفية ، فكأن الفتحة في الآخر ، والآخر محل التغيير ، فباجتماع هذه الأشياء حسن إمالة ما قبل هاء التأنيث ، قال سيبويه : إمالة ما قبل هاء التأنيث لغة فاشية بالبصرة والكوفة وما قرب منهما .

غير أن الامالة قبل هاء التأنيث حال الوقف على درجات : تحسن في نحو : رحمة ،

---

(١) قارن في ذلك الكافية الشافية لابن مالك /١٩٨٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢٨٣/٢ : ٢٨٤ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢٤/٣ ، والتصريح على التوضيح ٣٥٢/٢ ، وابن عقيل والخضري ١٨٢/٢ ، والتبصرة للصيمري /٧١١ .

(٣) انظر حجة القراءات لابن خالويه /١٩٣ .

إذا لم يكن قبل الهاء لا راء ولا حرف استعلاء . وتقبح في الراء لأن إمالة فتحتها كإمالة فتحتين ، لتكرار الراء ، فالعمل في إمالتها أكثر . وتتوسط في الاستعلاء نحو : حقة .

وروي عن الكسائي إمالة ما قبل هاء التأنيث مطلقا سواء كان ما قبلها من حروف الاستعلاء أو لا ، إلا إذا كان ألفا كالصلاة[1] ولعل الكسائي قد اعتمد في جواز الامالة مطلقا على اللغة الفاشية التي أشار إليها سيبويه وهذه اللغة لم يسلم بها أهل الأداء بل لهم طريق آخر ، وهو إمالة ما قبل الهاء **إلا إذا كان أحد الحروف العشرة** ، وهي قولك : (حق ضغاط عصى خظا) كالنطيحة والحاقة وقبضة وبالغة والصلاة وبسطة والقارعة وخصاصة والصاخة والموعظة ، وذلك لأن (قظ خص ضغط) من هذه العشرة حروف الاستعلاء ، والحاء والعين شبهتا بالخاء والغين ، لكونهما حلقيتين مثلهما ، وأما الألف فلو أميلت لأميل ما قبلها فكان يظن أن الامالة للألف لا للهاء .

أو كان أحد حروف (أكهر) فإنه إذا جاءت قبل الهاء وقبلها إما ياء ساكنة أو كسرة كالأيكة والخاطئة والآلهة والحافرة أميلت فتحتها ، وكذا إن كان بين الكسرة وحروف (أكهر) حرف ساكن كعبرة ووجهة . أما إذا كان قبل حروف (أكهر) ضمة أو فتحة كالتهلكة والميسرة فإنها لا تمال ، وكذا إن جاء قبلها أل كالسفاهة . وإنما ألحقوا حروف (أكهر) بحروف الاستعلاء لمشابهة الهمزة والهاء للغين والخاء المستعليين في كونها حلقية ، وكون الكاف قريبة من مخرج القاف الذي هو مستعل ، وكذا الراء ؛ لأن فتحتها كفتحتين كما سبق ، وإنما ألحقوها بالمستعلية إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة ؛ لأن ذلك ينقص من مشابهتها للحروف المستعلية[2] ..

وبعـــد :

فهذا الذي قدمت بعض ما أحصيته من آثار الكسائي النحوية والصرفية ، وقد تطفلت به على أولئك الذين سبقونا إلى الخير وأرشدونا إليه ، وبه أستشفع إلى ربي أن ينفع به القارئين والباحثين ، وأن يتقبل هذا مني بفضله ومنّه والحمد لله أولا وآخرا ، وصلى الله وسلم على محمد وآله الطيبين الطاهرين .

---

(١) انظر شرح الشافية ٢٤/٣ ، ٢٥ ، والتصريح ٣٥٢/٢ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢٥/٣ : ٢٦ .